اتفاق باريس يبلغ عامه العاشر:
مؤتمر الأطراف الثلاثون — (COP30) مؤتمر الشعوب

ورقة موقف منظمة كير (CARE) لمؤتمر الأطراف الثلاثين لعام 2025

بعد مرور عقد من الزمن على اتفاقية باريس، بدأت الوعود بحد أقصى 1.5 درجة مئوية تتلاشى. تتسارع أزمة المناخ، حيث تزداد حدة موجات الحرارة والحرائق الهائلة والعواصف وتكرارها. بالنسبة للمجتمعات التي تتعرض لأثرها المباشر، ولا سيما النساء والفتيات، فإن التكلفة فورية وغير عادلة، حيث تتصادم آثار المناخ مع التفاوتات المتجذرة.

تأتي الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في ظل الذكرى السنوية الأكثر تأملاً حتى الآن لنظامنا المناخي المتعدد الأطراف، مما يوفر فرصة لتقييم ما تم تعلمه وما لا يزال يتعين القيام به.

يدفع العالم بالفعل ثمناً باهظاً لعدم اتخاذ أي إجراء. كان عام 2024 هو الأكثر دفئاً على الإطلاق على مستوى العالم، حيث تجاوز متوسط درجات الحرارة في العام الأول 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، بينما حطم شهر يناير 2025 الأرقام القياسية الشهرية السابقة للحرارة. تستمر الكوارث المناخية في الضرب - من فيضانات مفاجئة لم يسبق لها مثيل في وسط تكساس أودت بحياة أكثر من 135 شخصًا، إلى فيضانات مدمرة في جميع أنحاء الصين أجبرت 80 ألف شخص على الإجلاء، وموجات حرارة قياسية اجتاحت أوروبا، إلى تفاقم الجفاف والفيضانات في جميع القارات تقريبًا. تكشف هذه الأحداث المتطرفة، التي تتزايد في تواترها وشدتها، عن هشاشة المجتمعات والترابط بين أنظمة المناخ على كوكبنا.

لا تزال التعددية تمثل بارقة أمل في المناخ الجيوسياسي المتصدع اليوم، وتقف COP30 عند منعطف حاسم. أكدت الفتوى الإجماعية الصادرة عن محكمة العدل الدولية [1](ICJ) أن الدول المتقدمة يجب أن تقود الجهود من خلال خفض الانبعاثات، وتعزيز مصارف الكربون، ودعم التكيّف والتعاون، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن الدول يمكن أن تتحمل المسؤولية القانونية عن انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري. من خلال إعادة تأكيد اتفاقية باريس، والاعتراف بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والتأكيد على الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتمويل - بحسن نية، أعطت الفتوى زخماً جديداً للتعددية الضعيفة. ومع ذلك، فإن الانقسامات المستمرة في محادثات الهدف الجماعي الجديد المحدد كمياً (NCQG) في باكو - بشأن التكيّف والتمويل والتدابير الأحادية والتحول في مجال الطاقة - تهدد التقدم المحرز. وبدون تمويل موثوق وموسع، تظل الاختراقات التحويلية في مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثين (COP30) غير مرجحة؛ ويظل التمويل هو خط الصدع الحاسم في العمل المناخي.

المهمة الشاملة في بيليم واضحة: يجب على كل دولة أن تقدم خطة وطنية، كما هو مطلوب بموجب اتفاقية باريس، تلتزم فيها بخفض الانبعاثات بشكل كبير للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة أقل من 1.5 درجة مئوية. وقد عززت الفتوى الاستشارية للمحكمة الجنائية الدولية هذا الهدف باعتباره "هدفًا أساسيًا لدرجة الحرارة" ملزمًا قانونًا، مما يلزم جميع الدول - ولا سيما الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات - بمواءمة مساهماتها المحددة وطنيًا مع أعلى طموح ممكن. ويؤكد هذا الوزن القانوني الجديد على الحاجة الملحة إلى أن تتحرك الدول دون تأخير.

1 CARE Climate Justice Center - World Court's Landmark Climate Opinion Demands Bold and Collective Action from Governments - Press statement. July 23, 2025.

مع تلاشي هذا الهدف بسرعة وسط ارتفاع الانبعاثات وارتفاع درجات الحرارة، يجب أن تكون COP30 مسرحًا لتجديد الطموح والتضامن العالمي واتخاذ إجراءات ملموسة.

يجب أن تكون النساء والفتيات في صميم هذه الطموحات المتجددة. فهن يتأثرن بشكل غير متناسب بأزمة المناخ على الرغم من أنهن أقل المساهمين في أسبابها، ويواجهن مخاطر متزايدة من الظواهر الجوية المتطرفة والتشريد وندرة الموارد، وغالباً ما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار التي تشكل الاستجابات المناخية. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون النساء في طليعة الحلول المناخية، حيث يقودن جهود التكيّف المجتمعي وبناء المرونة والدعوة. على الرغم من أن قيادتهن وخبراتهن لا تزال غير معترف بها ولا تحظى بالتمويل الكافي. تدرك منظمة CARE International هذا الخلل وتلتزم بدمج المساواة بين الجنسين في العمل المناخي. منذ تأسيسها في عام 1945، أعطت CARE الأولوية باستمرار للنساء والفتيات في عملها: ويستند هذا التركيز إلى الاعتقاد بأن تمكين النساء أمر أساسي لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة.

تقدم رسائل رئاسة مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثين رؤية للتضامن العالمي من خلال"Global Mutirão" ، وتضع الإجراءات المناخية في إطار المسؤولية المشتركة مع التركيز على البعد الإنساني لتغيّر المناخ. وتؤكد الرسائل على الحاجة إلى طموح أقوى في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) وخطط التكيّف الوطنية(NAPs) ، وتدعو إلى مزيد من التنسيق بين جهود التكيّف والتخفيف والانتقال العادل من أجل تحقيق الأهداف المناخية المتفق عليها. ومع ذلك، لا تتناول الرسائل قضايا النوع الاجتماعي والخسائر والأضرار، وكلاهما ركيزتان أساسيتان لنهج يركز على الناس في العمل المناخي.

في مؤتمر الأطراف الثلاثين(COP30) ، الذي يطلق عليه اسم "مؤتمر الأطراف الشعبي"، تتطلع منظمة CARE International إلى الانضمام إلى شعب البرازيل والمجتمع الدولي في "Mutirão" عالمي، وهو جهد عالمي للتعاون بين الشعوب من أجل تقدم البشرية. إن اتباع نهج جديد - مؤتمر الأطراف يركز على قوة الناس مع وسائل تنفيذ مجدية ومناسبة للناس وضمان العدالة المناخية والمرونة - أمر أساسي لجميع الجهود، لضمان أن يُذكر مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثون (COP30) باعتباره نقطة تحول، بعد 10 سنوات من اتفاقية باريس.

المطالب الرئيسية

- تفعيل إطار عمل قوي للأهداف العالمية للتكيّف (GGA) يتضمن مؤشرات حول وسائل التنفيذ (MoI) التي تضمن التكيّف الفعال والعادل، وقياس الكمية والنوعية والوصول.
- وضع هدف لما بعد عام 2025 يقضي بمضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات بحلول عام 2030 لسد الفجوة وحماية المجتمعات الضعيفة.
- اعتماد خطة عمل جديدة وطموحة بشأن المساواة بين الجنسين(GAP) ، مع تأمين التمويل لدعم المنظمات التي تقودها النساء.
- يجب أن تتماشى المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) مع هدف 1.5 درجة مئوية من خلال التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، والحد من إزالة الغابات، والاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة بقيادة المجتمعات المحلية.
- توفير تمويل قائم على المنح للخسائر والأضرار يكون عادلاً ويمكن التنبؤ به ومتاحاً للمجتمعات الضعيفة.

1 التمويل من أجل العمل المناخي

في عام 2009، التزمت البلدان المتقدمة بدعم أنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من تغيّر المناخ في البلدان النامية. وتعهدت بتوفير تمويل مكثف وجديد وإضافي لا يقل عن 100 مليار دولار سنويًا في عام 2020. وفي عام 2015، مددت اتفاقية باريس أيضًا التزامات الدعم المالي لمجموعة البلدان المتقدمة في المستقبل.

في العام الماضي، تحطمت الآمال في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) بسبب اتفاق وصفته معظم البلدان النامية بأنه "مزحة" و"قليل جدًا ومتأخر جدًا". تظهر الأدلة العلمية بوضوح أن المبلغ المتفق عليه البالغ 300 مليار دولار سنويًا اعتبارًا من عام 2035 لا يقترب حتى من التمويل التحويلي اللازم لمعالجة أزمة المناخ. واتفقت الأطراف على النظر في كيفية تحقيق الهدف الأكبر والأساسي البالغ 1.3 تريليون دولار سنويًا بحلول عام 2035 لتوسيع نطاق جميع مصادر الإنفاق لمكافحة تغيّر المناخ. ولا يزال من غير المؤكد كيف سيتم تحقيق هذا الهدف الأوسع نطاقًا، ولكنه سيتم مناقشته في خارطة الطريق من باكو إلى بيليم لتحقيق 1.3 تريليون دولار، المقرر عقدها قبل مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثين (COP30) مباشرة.

في محادثات المناخ التي عقدت في منتصف العام في يونيو 2025 في بون، ظل التمويل المناخي قضية شديدة الاستقطاب والانقسام، مما أدى إلى تأخير بدء الاجتماع نفسه، وعرقلة التقدم في مجالات رئيسية مثل التكيّف والتخفيف.

منذ ذلك الحين، أوضحت محكمة العدل الدولية في فتواها الاستشارية أن الدول الغنية عليها التزامات واضحة بتوفير تمويل للمناخ بمستوى يتناسب مع أهداف اتفاقية باريس.

أولويات التمويل المناخي في مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) :

- يجب أن توفر COP30 خارطة طريق واضحة لزيادة التمويل الدولي للمناخ إلى ما لا يقل عن 1.3 تريليون دولار في عام 2035. يجب أن تحتوي خارطة الطريق، أو خطة العمل لتنفيذها، على معالم بارزة ووضوح بشأن المصادر والأدوات الأخرى، مثل الضرائب الدولية على الأنشطة المدمرة للمناخ والثروة.
- يجب على البلدان المتقدمة أن تعلق خططها لخفض التمويل العام للمناخ، وأن تقدم بدلاً من ذلك خططاً ملموسة لزيادة التمويل المناخي نحو عامي 2030 و2035.
- يجب على كل دولة متقدمة أن تعلن عن أهداف مساهمتها الوطنية مع ضمان تقديم حصتها العادلة على المستوى العالمي.
- يجب أن تضع COP30 هدفًا لمضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات بحلول عام 2030، بناءً على الهدف الحالي المتمثل في مضاعفته بحلول عام 2025.
- يجب أن يفي مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثون (COP30) بالتعهدات التي قطعتها مؤتمرا الأطراف السابع والعشرون والثامن والعشرون (COP27 و COP28)من خلال زيادة الدعم الجديد والإضافي للخسائر والأضرار بشكل عاجل، مع مساهمة البلدان المتقدمة بشكل كبير في صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار (FRLD) وضمان الوصول المباشر للمجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية.
- مع اختتام حوار شرم الشيخ في مؤتمر الأطراف الثلاثين، يجب أن تتفق الدول على إصلاح الهيكل المالي الدولي واعتماد خطة عمل لمواءمة التدفقات المالية مع التنمية منخفضة الانبعاثات والقادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ، بما يتماشى مع المادة 2.1(ج) من اتفاقية باريس.

2 إجراءات التكيّف وتعزيز المرونة

يعد التكيّف جوهر الاستجابة للمناخ، حيث يسد الفجوة بين جهود التخفيف والاحتياجات الملحة للمجتمعات التي تواجه بالفعل آثار تغيّر المناخ. وقد أقرت رئاسة مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) بأهميته وطبيعته الشاملة، وأعادت الأطراف تأكيد ذلك خلال الدورة الثانية والستين للهيئة الفرعية للتنفيذ (SB62) في بون، مع التركيز بشكل خاص على تبسيط وتفعيل الهدف العالمي للتكيّف. بالنسبة للبرازيل، كان تعزيز التكيّف أولوية قصوى في المفاوضات في بون، مما يعكس الحاجة الملحة لترجمة التزامات اتفاقية باريس إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. يهدف الهدف العالمي للتكيّف، المنصوص عليه في المادة 7 من اتفاقية باريس، إلى تعزيز القدرة على التكيّف، وتقوية المرونة، وتقليل التعرض لتغيّر المناخ بالنسبة للناس والنظم البيئية والبنية التحتية.

منذ مؤتمر الأطراف السادس والعشرين(COP26) ، عندما أطلقت الأطراف برنامج عمل مخصصًا لتحديد الهدف العالمي للتكيّف بمزيد من التفصيل، كان التقدم مطردًا. شهد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP28) إنشاء إطار العمل للهدف العالمي للتكيّف، الذي يتضمن مجموعة من الأهداف المواضيعية والأبعاد لتوجيه جهود التكيّف مع تغيّر المناخ والمرونة. كما بدأ عملية تقنية لتحديد مؤشرات التكيّف، وهي خطوة حاسمة نحو تتبع التقدم وضمان المساءلة. في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين(COP29) ، اتفقت الأطراف على أن تشكل هذه المؤشرات مجموعة قابلة للإدارة لا تزيد عن 100 مؤشر قابل للتطبيق على الصعيد العالمي، مما يخلق "قائمة" مرنة يمكن أن تعكس السياقات والاحتياجات المتنوعة مع الحفاظ على قابلية المقارنة والاتساق.

على الرغم من هذه التطورات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتفعيل GGA بطرق تحقق نتائج ملموسة للمجتمعات التي تتعرض لأثر تغيّر المناخ بشكل مباشر.

من الضروري تعزيز تفعيل إطار العمل العالمي للتكيّف. يجب على المفاوضين ضمان أن تترجم الأطر والأهداف والمؤشرات التي تم تطويرها في مؤتمر الأطراف 30 إلى إجراءات ملموسة تعزز المرونة على المستوى المحلي، وتقلل من الضعف، وتوفر الموارد والمعرفة التي تحتاجها المجتمعات للتكيّف بفعالية. مع الانتهاء من وضع مؤشرات إطار العمل العالمي للتكيّف، يجب على الأطراف النظر في تكاليف تحقيق أهدافه وإدراج وإنشاء التزام مالي مخصص للتكيّف كجزء من إطار العمل العالمي للتكيّف. يجب أن تضمن المفاوضات الإنصاف والشمولية، وربط التكيّف بالتمويل والتنفيذ، والتركيز على التعلم والمساءلة. بالنسبة لـCARE ، لا يقتصر الأمر في هذه اللحظة على تتبع التقدم المحرز فحسب، بل يتعلق أيضًا بصياغة أجندة للتكيّف مع تغيّر المناخ تكون عادلة وقابلة للتنفيذ، ومنح القيادة والقدرة على الفعل للمجتمعات الأكثر تضررًا من الأزمة.

أولويات التكيّف في مؤتمر الأطراف الثلاثين:

- يجب أن تضمن COP30 هدفًا جديدًا وقويًا لتمويل التكيّف بعد عام 2025 لسد الفجوة مع التخفيف، بناءً على تعهد COP26. سيمنع الهدف الجديد خطر ركود إجراءات التكيّف بسبب نقص التمويل المخصص للتكيّف.
- يجب أن يتضمن إطار الهدف العالمي للتكيّف مؤشرات حول وسائل التنفيذ (MoI) التي تقيس الوصول والجودة وتمويل التكيّف، بما في ذلك التوفير بما يتماشى مع اتفاقية باريس.
- وضع خارطة طريق شاملة للتكيّف بعد مؤتمر الأطراف الثلاثين. يجب تفعيل خارطة طريق باكو للتكيّف(BAR) ، التي تحدد مسارات ما بعد مؤتمر الأطراف الثلاثين، لضمان التنفيذ الفعال لجهود التكيّف بعد الهدف العالمي للتكيّف.

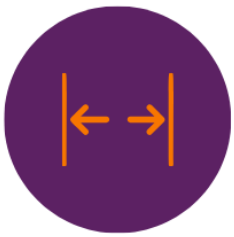

مشروع المناظر الطبيعية الحية في الأمازون: حراس حدود غابات بيرو

في منطقة الأمازون البيروفية، تمثل مساحات شاسعة من الغابات المطيرة - التي تضم تنوعًا بيولوجيًا استثنائيًا وتعد بالغة الأهمية لتوازن المناخ على كوكب الأرض - أيضًا الأراضي الأصلية لمئات من المجتمعات الأصلية. هنا، تغذي أنهار الغابات حوض الأمازون، وتزدهر الحياة البرية في الغابات الكثيفة، ويساعد الكربون المخزن في هذه النظم البيئية على إبطاء الاحتباس الحراري. ومع ذلك، فإن الضغوط الناجمة عن إزالة الغابات وتغيّر المناخ والاستخدام غير المستدام للموارد تهدد بتفكيك هذا التوازن الدقيق.

لحماية هذه الأراضي وتعزيز حقوق حراسها التقليديين، تعمل مبادرة مدتها خمس سنوات - مشروع المناظر الطبيعية الحية في الأمازون - على تعزيز الإدارة المشتركة للمحميات المجتمعية .(RC) يمزج هذا النموذج بين الحوكمة الأصلية ونظام المناطق المحمية في بيرو، مما يضمن أن الأشخاص الذين اعتنوا بالغابات لأجيال يمكنهم الاستمرار في القيام بذلك مع تحسين سبل عيشهم. تركز الجهود على استعادة المناطق المتدهورة، ودعم سلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتعزيز المرونة في مواجهة تغيّر المناخ على مساحة تقارب خمسة ملايين هكتار.

يقود هذا المشروع، الذي يستمر حتى عام 2029، اتحاد يضم منظمةCARE Peru ، والرابطة الوطنية لمنفذي عقود إدارة المحميات المجتمعية في بيرو(ANECAP) ، والتنمية الريفية المستدامة(DRIS) ، وجمعية فرانكفورت للعلوم الحيوانية (FZS Peru).

3 المساواة بين الجنسين من أجل العمل المناخي

تقف النساء في طليعة الزراعة والتعليم والنظم الصحية، ويمكن أن تكون خبرتهن وقيادتهن مفتاحًا للتغلب على عواصف تغيّر المناخ - وهذا أمر يجب الاعتراف به. في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين(COP29) ، اتفقت الدول على تمديد برنامج عمل ليما المعزز بشأن النوع الاجتماعي (LWPG)لمدة عشر سنوات. تم اعتماد برنامج عمل ليما المعزز لأول مرة في عام 2014، وهو أساسي لتعميم النوع الاجتماعي في العمل المناخي لأنه يتضمن خطة عمل أكثر تفصيلاً وواقعية بشأن النوع الاجتماعي.(GAP)

في مؤتمر الأطراف الثلاثين(COP30) ، يتعين على الدول الاتفاق على خطة عمل جديدة بشأن النوع الاجتماعي. أسفرت ورش العمل التي عُقدت خلال اجتماع اللجنة الفرعية السادسة والثلاثين (SB62) في بون عن مسودة تمت مناقشتها وصقلها خلال ورش العمل الفنية الثانية التي عُقدت في أديس أبابا في سبتمبر. ومع ذلك، ظل العمل المناخي التغييري من منظور النوع الاجتماعي نقطة خلاف خلال ورشتي العمل، حيث قاومت منظمات المجتمع المدني والمجموعات الجنسانية الجهود الرامية إلى تخفيف الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى مجرد إشارات رمزية بدلاً من السعي إلى خطة عمل طموحة وقابلة للتنفيذ بشأن النوع الاجتماعي. وأبرزت هذه التوترات تحديات نظامية أعمق، مما مهد الطريق لمؤتمر COP30 الحاسم في بيليم.

وبعيدًا عن النص وحده، سيعتمد نجاح خطة العمل العالمية المقبلة على تنفيذها المتسق والموجه نحو التأثير وتمويلها الكافي.

أولويات المساواة بين الجنسين في مؤتمر الأطراف الثلاثين:

- ضمان أن يكون نص خطة العمل العالمية الجديدة شاملاً ويقاوم التراجع عن الصياغة الطويلة الأمد المتعلقة بحقوق الإنسان. تحتوي المسودة الحالية على عناصر أساسية يجب الحفاظ عليها وتعزيزها لضمان أن تلبي خطة العمل العالمية الواقع المعاش وتدعم الحقوق العالمية.
- تعبئة التمويل الأساسي لخطة العمل العالمية لأن نجاحها يعتمد على الدعم المالي المستدام. ويشمل ذلك الموارد المخصصة للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في البلدان النامية، فضلاً عن التمويل الكافي لفريق الشؤون الجنسانية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ(UNFCCC)
- تعزيز التماسك داخل وخارج برنامج العمل العالمي الجديد. يجب دمج الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع مسارات المفاوضات وفي العمليات الأخرى للأمم المتحدة.
- ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والشباب والفئات المهمشة الأخرى في حوارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) وغيرها من العمليات المناخية العالمية والوطنية. إن قيادتهم أمر بالغ الأهمية لفعالية الإجراءات المناخية وينبغي دمجها في التخطيط والتنفيذ والرصد لتعزيز الشمولية وتنوع وجهات النظر.

سيراليون - رواد الأعمال المستفيدون من الطاقة الشمسية(SHE)

غيرت ثلاجة حياة ماري سكوايرز. كانت السيدة السيراليونية تبيع الكحول والبرتقال والفول السوداني، لكن الحرارة الاستوائية أثرت على المبيعات، لا سيما خلال موسم الجفاف الطويل والمدمر الذي يزداد سوءًا في البلاد بسبب تغيّر المناخ. ونتيجة لذلك، كانت عائلة ماري تكافح من أجل الحصول على وجبة واحدة في اليوم.

حصلت ماري على ثلاجة كجزء من مبادرة رواد الأعمال المستفيدون من الطاقة الشمسية .(SHE) تنفذ CARE سيراليون مبادرة SHE التي تستفيد من الوصول المحدود للمجتمعات الريفية إلى الكهرباء، بهدف زيادة وصول النساء إلى الطاقة النظيفة واستخدامها بشكل منتج، وتعزيز تمكينهن اقتصاديًا. اعتبارًا من عام 2022، يحصل حوالي 29.4٪ من سكان سيراليون على الكهرباء، وهو ما يقل عن متوسط أفريقيا جنوب الصحراء البالغ 30٪. دعم المشروع أكثر من 7000 سيدة أعمال في المجتمعات المرتبطة بشبكات الطاقة الشمسية الصغيرة لتنمية مشاريعهن الصغيرة من خلال الاستثمار في معدات الاستخدام المنتج للطاقة.(PUE)

بعد حصولها على الثلاجة، التي تم تمويلها من خلال نموذج جمعية الادخار والإقراض القروية(VSLA) ، بدأت ماري في بيع المياه الباردة والمشروبات: زادت أرباحها بنسبة 25٪ وتضاعف استهلاك أسرتها من الوجبات من وجبة واحدة إلى وجبتين في اليوم.

دعمت SHE أكثر من 7000 امرأة في تسعة من أصل 16 مقاطعة في سيراليون، بهدف مساعدتهن على توسيع سبل عيشهن من خلال الأعمال التجارية التي تعتمد على الطاقة المتجددة. ونتيجة لهذا البرنامج، زاد عدد النساء اللواتي يمارسن أنشطة تجارية بنسبة 90٪، في حين زادت مشاركة النساء في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

شهد اليوم الأول من مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) اعتماد الأطراف قرارها الأول بشأن تفعيل صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار .(FRLD) استغرق الأمر 32 عامًا حتى تتفق البلدان المتقدمة ذات الانبعاثات العالية على تعويض البلدان النامية عن تكلفة الخسائر الناجمة عن تغيّر المناخ التي لا تزال تتحملها. أثبت الاتفاق أيضًا أن الضغط المشترك والمنسق من البلدان النامية والمجتمع المدني مهم وفعال.

في مؤتمر الأطراف 29، فشلت الدول في الاتفاق على قضايا حاسمة مثل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن إدراج الخسائر والأضرار في المساهمات المحددة وطنياً أو تفاصيل تقرير مقترح عن "حالة الخسائر والأضرار". تم تأجيل مناقشة الخسائر والأضرار إلى اجتماع اللجنة الفرعية 62 في بون، وكانت هذه القضية بمثابة فكرة ثانوية، وفشلت الأطراف في بون مرة أخرى في معالجة القضية وتقديم تعهدات مهمة تلبي الاحتياجات الهائلة للخسائر والأضرار في البلدان النامية.

حتى 30 يونيو، تعهدت 28 دولة بتقديم 788.80 مليون دولار إلى صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار .(FRLD) ورغم أن هذا يوحي بأن الصندوق ليس مجرد هيكل فارغ، إلا أن التعهدات في الواقع ضئيلة مقارنة بمئات المليارات من الدولارات اللازمة لمعالجة الخسائر والأضرار. تتسبب الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة في خسائر تصل إلى 400 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030 في البلدان النامية وحدها، ومع ذلك لم تتطور الآليات المالية العالمية لمعالجة آثار تغيّر المناخ بشكل كافٍ بما يتجاوز حدود التكيّف.

على مدى العقد الماضي، دعت منظمة CARE بقوة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ إلى زيادة الاهتمام بتمويل الخسائر والأضرار ومساءلة البلدان المتقدمة. في السنوات القادمة، سيقدم الصندوق أخيرًا الدعم للأشخاص الأكثر تضررًا من آثار تغيّر المناخ على الرغم من أنهم أقل المساهمين في ذلك. اتفقت الأطراف على المبادئ التشغيلية الرئيسية لـFRLD ، بما في ذلك من يجب أن يدفع، ومن سيستفيد، وأين سيتم استضافة الصندوق.

الأولويات المتعلقة بالخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف الثالث والثلاثين:

- يجب على البلدان المتقدمة تمويل صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة وبما يتناسب مع مسؤوليتها التاريخية عن إشعال فتيل أزمة المناخ. يجب عليها حشد مصادر تمويل مبتكرة مثل الأسواق المالية وضرائب الكربون على شركات الوقود الأحفوري.

- يجب أن يعطي الصندوق الأولوية للمنح لتجنب تفاقم عبء الديون على البلدان المعرضة لتأثيرات المناخ، مع توفير تمويل يمكن الوصول إليه وشفاف وتشاركي، ويضع المجتمعات المتضررة في مركز عملية صنع القرار.
- يجب أن تستند سياسات الصندوق إلى مبادئ الإنصاف والشمولية وإمكانية الوصول وعدم التمييز، وتقديم تمويل جديد وإضافي قائم على المنح للخسائر والأضرار يكون في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به ومتاحًا بشكل مباشر للمجتمعات المعرضة للخطر - لا سيما المنظمات التي تقودها النساء والشعوب الأصلية.

- يجب على الأطراف دمج أولويات الخسائر والأضرار في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)وخطط التكيّف الوطنية(NAPs) ، بما في ذلك تفاصيل تقديرات التكاليف لدفع التمويل القابل للتنبؤ والمناسب.

- يجب أن تصحح خارطة طريق باكو-بيليم إلى 1.3 تريليون دولار فشل NCQG في توفير تمويل طويل الأجل للخسائر والأضرار من خلال وضع خطة واضحة للدول المتقدمة لتقديم منح عامة واسعة النطاق - تصل إلى مئات المليارات سنوياً.

- يجب أن تمتلك شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار موارد مستدامة وقابلة للتنبؤ وكافية - مالية وتقنية وبشرية - لتعزيز قدرة البلدان على الاستجابة للخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ.
- يجب أن تعطي معايير الحوكمة والتخصيص لصندوق الخسائر والأضرار الأولوية بشكل صريح للإجراءات التي تحمي وتستعيد النظم البيئية التي توفر وظائف الحماية والمعيشة الحيوية - مثل أشجار المانغروف والشعاب المرجانية والغابات والأراضي الرطبة. مع الاعتراف بخسائر التنوع البيولوجي والنظم البيئية كأضرار غير اقتصادية، يجب أن يشترط الصندوق سلامة النظم البيئية كمبدأ توجيهي في قرارات التمويل وتوجيه الدعم من خلال آليات الوصول المباشر التي تمكّن المنظمات المحلية والمنظمات التي تقودها النساء من تنفيذ جهود الإنعاش وإعادة التأهيل القائمة على الطبيعة.

إحياء النظام البيئي لأشجار المانغروف: المجتمعات المحلية تعيد الحياة إلى بنغلاديش

على طول الساحل الجنوبي لبنغلاديش، تعمل المجتمعات المحلية على إحياء غابات سونداربانز، أكبر غابات المانغروف في العالم وخط الحياة لملايين الأشخاص الذين يواجهون ارتفاع منسوب مياه البحر والأعاصير. بعد أن استُنفدت هذه النظم البيئية الهشة بسبب الاستخدام المفرط والصدمات المناخية، يجري الآن ترميمها من خلال برنامج "التكيّف القائم على الطبيعة من أجل حياة ومعيشة مزدهرة ومهارة في بنغلاديش(NABAPALLAB) ".

في جوهره، يمكّن برنامج NABAPALLAB الذي مدته خمس سنوات، بقيادة CAREوشركائها، المجموعات المجتمعية التي تقودها النساء من تجديد غابات المانغروف من خلال التجديد الطبيعي المدعوم (ANR) والمشاتل المحلية. على طول نهر غوبرا-كوبوتاكهو، تم تحويل 15 هكتارًا من الأراضي القاحلة إلى أنواع محلية مثل تشويلا وكيورا وباين. تعمل أشجار المانغروف هذه على استقرار ضفاف الأنهار وتقليل أضرار الأعاصير وتوفير مناطق تكاثر جديدة للأسماك والسرطانات والطيور.

ويتجاوز تأثيرها المرونة — فغابات المانغروف هي من بين أقوى مصارف الكربون على كوكب الأرض، حيث تخزن ما يصل إلى عشرة أضعاف الكربون الذي تخزنه الغابات الاستوائية. ويمكن أن تمتص الـ 15 هكتارًا التي تمت استعادتها ما يصل إلى 2800 طن من الكربون، في حين أن الـ 57 هكتارًا التي تم إحياؤها حتى الآن يمكن أن تمتص أكثر من 10000 طن.

من خلال هذا النهج المجتمعي القائم على الطبيعة، يوضح NABAPALLAB كيف أن استعادة النظم البيئية تعيد الحياة — من خلال تعزيز التنوع البيولوجي، وتأمين سبل العيش، وتحويل سونداربانز مرة أخرى إلى درع حي للناس والكوكب.

5 تخفيف طموح للعمل المناخي

يُظهر التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) حول 1.5 درجة مئوية أن التخفيضات الحادة في الانبعاثات أمر ملحّ وممكن في الوقت نفسه. وسيحقق تحقيقها العديد من الفوائد المرتبطة بمسارات متوافقة مع 1.5 درجة مئوية، بما في ذلك تجنب آثار تغيّر المناخ، وهواء أنظف، وزيادة فرص العمل في قطاع الطاقة المتجددة، ووصول أوسع إلى الطاقة المستدامة.

يتطلب الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي خفضًا سريعًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في السنوات القادمة، مع خفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030 ووصولها إلى صافي صفر بحلول منتصف القرن.

من المتوقع أن تؤدي السياسات الحالية المعمول بها في جميع أنحاء العالم إلى ارتفاع درجة الحرارة بنحو 2.7 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وستحد المساهمات المحددة وطنياً وحدها من ارتفاع درجة الحرارة إلى 2.6 درجة مئوية. وعندما تؤخذ الأهداف الملزمة طويلة الأجل أو صافي الصفر في الاعتبار، سيقتصر ارتفاع درجة الحرارة على حوالي 2.1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

يمثل عام 2025 لحظة حاسمة لاتفاقية باريس. بحلول سبتمبر، كان من المتوقع أن تقدم الأطراف مساهماتها المحددة وطنياً الثانية، مما يحدد مسار التنفيذ حتى عام 2035. وهذا يجعل الفترة التي تسبق منتصف العقد فرصة حاسمة لرفع مستوى الطموح وتسريع العمل. يجب أن تدفع مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم الجهود الجماعية المنهجية التي تحول الطموح المناخي العالمي من مرحلة التفاوض إلى مرحلة التنفيذ الملموس.

أولويات التخفيف في مؤتمر الأطراف الثلاثين:

- يجب أن تتماشى المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) مع 1.5 درجة مئوية، والإنصاف والعدالة المناخية التي تنفذ قرارات التقييم العالمي (GST) . وهذا يعني وضع معالم واضحة للتخلص الكامل من الوقود الأحفوري، والاستثمار بشكل كبير في إنتاج الطاقة المتجددة بقيادة المجتمعات المحلية، والحد من إزالة الغابات.
- يتطلب سد الفجوات في الانبعاثات والتنفيذ أن تقدم جميع الأطراف - وخاصة البلدان المتقدمة ودول مجموعة العشرين - مساهمات محددة وطنياً أقوى وأكثر طموحًا لعام 2035، مع مسارات لخفض الانبعاثات تتوافق مع هدف 1.5 درجة مئوية.
- كما ينبغي للحكومات والشركات اتخاذ مزيد من الإجراءات لتسريع عملية إزالة الكربون وتعزيز التحول الأخضر للقطاعات عالية الانبعاثات (الشحن البحري والطيران والزراعة).
- يجب على الأطراف دعم النظم الغذائية العادلة والمرنة التي تتجاوز الإنتاج لتعالج النفايات والتجهيز والنقل والاستهلاك وفقدان التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي. هذه النهج حيوية للتخفيف والتكيّف والأمن الغذائي، مع الحاجة إلى توسيع نطاق التدابير التي أثبتت فعاليتها مثل الاقتصادات الحيوية الدائرية وسلاسل التوريد المحلية الأقوى.
- يجب على الأطراف التوصل إلى نتيجة طموحة وشاملة بشأن برنامج عمل الانتقال العادل (JTWP) في مؤتمر الأطراف الثلاثين(COP30) ، بما في ذلك إنشاء آلية عمل بيليم (BAM) من خلال دمج مبادئ الانتقال العادل في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)
- يجب على الأطراف حشد التمويل المناسب للمناخ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات القوى العاملة وضمان مشاركة واسعة النطاق عبر القطاعات والمجتمعات. يجب أن تضمن العملية انتقالاً عادلاً وشاملاً يشارك فيه السكان الأصليون والنساء والشباب والعمال والمجتمعات المهمشة.

- ينبغي على الحكومات مواءمة المساهمات المحددة وطنياً الجديدة مع إطار عمل كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (KM-GBF) والتزام GST بتبني "جهود معززة" لوقف إزالة الغابات وتدهورها وتحويل النظم البيئية بحلول عام 2030. وينبغي للأطراف أيضاً أن توائم استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP)مع اتفاق باريس، وأن تتبنى نُهجاً قائمة على النظم البيئية وغير قائمة على السوق و**نهج متمركز حول أمّنا الأرض**(Mother Earth–centric approach) ، بما يتماشى مع الظروف والأولويات والقدرات والالتزامات الوطنية.
- وينبغي للبلدان أن تطبق توصية المحكمة الجنائية الدولية بشأن المساهمات المحددة وطنياً من خلال إعداد وإبلاغ ومواصلة المساهمات المتتالية والتدريجية المحددة وطنياً والتي، إذا ما تم تجميعها، يمكن أن تحقق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

تحويل النفايات إلى طاقة نظيفة في النيجر

لسنوات طويلة، كانت هاوال موسى تمشي مسافات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة في النيجر، لتجمع الحطب مع أطفالها - وهي روتين مرهق وغير آمن. تغير كل شيء عندما قامت منظمة CARE بتركيب جهاز تحلل بيولوجي في قريتها. تقول: "لم أعد بحاجة إلى جمع الحطب مع أطفالي. أستخدم الغاز الحيوي لإنتاج زيت الفول السوداني، الذي أبيعه. نستخدم السماد في مزرعتنا لتحسين المحاصيل، وأكسب دخلاً يسمح لي بشراء الطعام. اليوم، لقد تحسنت ظروفي المعيشية حقًا."

جهاز التخمير الحيوي هو نظام بسيط ومغلق يحول النفايات العضوية مثل السماد الطبيعي وبقايا الطعام إلى غاز طهي نظيف وسماد. بالنسبة لعائلات مثل عائلة هاوال، فإن الفوائد فورية: تقليل الوقت والمخاطر الصحية الناجمة عن جمع الحطب، وخفض نفقات الأسرة، وزيادة المحاصيل، والحصول على دخل جديد من بيع السماد. يتجاوز المشروع المساعدة قصيرة الأجل من خلال نموذج التمويل الأصغر المجتمعي الذي تسدد فيه الأسر بالسماد الحيوي بدلاً من النقود. يخلق هذا النموذج سلاسل قيمة جديدة حيث تحصل المجتمعات الضعيفة على دخل أخضر وطاقة نظيفة وأسمدة.

وتتجاوز الآثار الأوسع نطاقاً ذلك. تقلل أجهزة التخمير الحيوي من إزالة الغابات، وتحسن خصوبة التربة، وتقلل الدخان الضار داخل المنازل. كما أنها توفر فرص عمل للشباب في مجال البناء وتخلق ظروف معيشية أكثر أماناً وصحة للنساء والأطفال، كل ذلك مع مساعدة الأشجار على الاستمرار في توفير الحماية الحيوية ضد الظروف الجوية القاسية. في النيجر، دعمت منظمة CARE تركيب 226 جهازًا من أجهزة التخمير الحيوي، إلى جانب تدريب الأسر المعيشية وخدمات الصيانة المحلية. هذه التكنولوجيا بسيطة وفعالة من حيث التكلفة ومتوافقة مع الظروف المحلية، مما يساعد المجتمعات على توفير الوقت وكسب المزيد من الدخل وحماية بيئتها.

من المطابخ إلى الحقول، تظهر أجهزة التخمير الحيوي كيف يمكن للتكنولوجيا الذكية مناخياً والموجّهة للمجتمعات المحلية أن تعزز المرونة والفرص.

شكر وتقدير

قام مركز العدالة المناخية لمنظمة CARE (CJC) بتنسيق إعداد وتجميع ورقة الموقف الخاصة بمؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30). ويقرّ المركز بدعم الزملاء عبر الاتحاد الذين قدّموا المعلومات ذات الصلة والمداخلات والمراجعة.

صورة الغلاف © 2016 آنا كارولاين دي ليما | CARE / التصميم من تنفيذ لي غينيت فوينتِس، مركز العدالة المناخية (CJC)

للمزيد من المعلومات، يمكنكم التواصل مع:

مركز العدالة المناخية لمنظمةCARE

Parkstraat 19, 2514 JD, Den Haag, Nederland

www.careclimatechange.org

cjc-info@carenederland.org